بـــيـــان

التعاقد قائم إذن التحدي قائم والمسؤولية تاريخية، والنصر حتمي

في سياق وطني يتميز بانسداد الأفق وتأزم الأوضاع الاجتماعية وانهيار القدرة الشرائية للمواطن، علاوة على ضرب الحريات والحقوق (حرية الرأي والتعبير، الحق في التظاهر السلمي، الحق في الشغل، الحق في الوصول إلى المعلومة...) تستمر الدولة المغربية في الزحف على مكتسبات الشعب المغربي (الوظيفة العمومية، مجانية التعليم والصحة، أنظمة الحماية الاجتماعية...) وهي المكتسبات التي كلفت الشعب المغربي سنوات من النضال والتضحية، أضحت اليوم سرابا في ظل زواج المال بالسلطة الذي تمثله النخبة الحاكمة بشكل ملموس. الشيء الذي أدى إلى استفحال اقتصاد الريع ونهب ثروات الشعب، ومنه التضخم وارتفاع أسعار جل المواد الأساسية من المحروقات إلى المواد الغذائية التي يقتات عليها فقراء هذا الوطن، ومن ثم يسير الحال بالأسر المغربية نحو انعدام الأمن الغذائي ويجعلها عرضة للهشاشة والتشريد، الأمر الذي أثبته برنامج الدعم الاجتماعي في فترة الوباء، حيث كان عدد المواطنين الذين قدموا طلب الاستفادة من الدعم يناهز 22 مليون نسمة، أي أن الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي قابعة في جحيم العوز والحاجة، لكن ولا من يعتبر.

إن هذا الهجوم المستمر لهو من أجل المزيد من الاستغلال ومراكمة الأرباح على حساب الطبقات الاجتماعية المفقرة (عمال وعموم الكادحين المسحوقين) ففي ظل هذا الوضع الخطير، تستمر التنسيقية الوطنية للأساتذة و أطر الدعم الذين فرض عليهم التعاقد في معركتها البطولية، رغم كل المحاولات لثنيها عن ذلك باستعمال لغة القمع، وهي الأداة الوحيدة التي أصبحت تعمد إليها الدولة في مواجهة أي حراك اجتماعي معارض ومقاوم للمخططات التراجعية. لقد قدمت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد مجموعة من التضحيات الجسام (الشهيد عبد الله حجيلي، متابعات، سرقات مستمرة من الأجور كل شهر، إصابات خطيرة ...) وما زالت مسيرة النضال من أجل إسقاط مخطط التعاقد والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية مستمرة، حيث تخوض التنسيقية الجهوية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بكل من الشرق ومراكش معتصمات بطولية رفضا للترسيبات الكيدية، وفي إطار التفاعل مع مجموعة من الأمور نقدم التوضيحات التالية :

- إن تسريع جلسات إعداد نظام أساسي جديد، دون الإجابة عن المطلب الأساسي والواضح للتنسيقية يعد فقط هروبا من الحل وسلاحا انتهت صلاحيته، تمهيدا للإعلان عن هذا النظام التراجعي التخريبي الجديد والواضح المعالم.
- إن ترسيب الأساتذة بكل من مركز وجدة، العرائش، الجديدة... بالإضافة إلى ما عاناه الأساتذة المتدربون شعبة الرياضيات بمركز آسفي من تنكيل ومساس بالكرامة والتهديد بالترسيب خلال التكوين، يعد محاولة يائسة لاستنزاف المعركة وفتح المزيد من الجبهات على التنسيقية ودليلا واضحا على هشاشة التعاقد.
- إن المقترحات التي طرحتها الوزارة مؤخرا في إحدى جلسات إعداد " النظام الأساسي لمهن التربية والتكوين" هي حلول مستهلكة قد تم طرحها في عهد الوزير السابق المنتهية ولايته، ولا تجيب عن مطلب الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في الإدماج الفعلي في أسلاك الوظيفة العمومية.

أمـــام كل هذه الأوضاع والمستجدات عقدت التنسيقية الوطنية مجلسها الــوطني بطنجـة أيام 04-05-06-07 غشت 2022 بجدول الأعمال التالي :

- مناقشة ملف الأساتذة المرسبين بجميع المراكز، والأساتذة المتدربين شعبة الرياضيات مركز آسفي.
- تقييم شمولي للمعركة.
- هيكلة التنظيم.
- ملف اطر الدعم.
- قراءة في النظام الاساسي الجديد، مستجدات المعركة، المنصب المالي، الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.
- البرنامج النضالي.

وبعد نقاش مستفيض، واستحضارا للمستجدات وحجم التضحيات التي قدمها الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد والشعب المغربي عموما، خلص المجلس الوطني إلى :

البرنامج النضالي

جموع عامة أيام: 4 - 11 - 18 شتنبر 2022؛ (تناقش خلالها جميع النقاط التي تم الحسم في أمر تنزيلها خلال أشغال المجلس الوطني التنظيمي للنقاش بشكل ديمقراطي من داخل الجموع العامة، وتوزيع نقاط جدول الأعمال للجموع العامة بالتساوي على كل جمع عام والبالغ عددها 3 جموع عامة، خلال شهر شتنبر 2022)

ملاحظة: الجموع العامة هي التي ستحدد مسار المعركة النضالية، فليتحمل الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم-ن التعاقد مسؤولية إنجاح الجموع العامة.
الأربعاء 14 شتنبر 2022: حمل الشارات الحمراء ووقفات احتجاجية خلال فترات الاستراحة تزامناً مع محاكمة المجموعة الخامسة من الأساتذة أمام المحكمة الابتدائية بالرباط؛
الإثنين 26 شتنبر 2022: إضراب وطني تزامناً مع محاكمة 45 أستاذ-ة أمام محكمة الاستئناف بالرباط + وقفة احتجاجية لأعضاء المجلس الوطني ولجنة الدعم والدفاع عن الأساتذة المتابعين أمام محكمة الاستئناف بالرباط.
25 و26 شتنبر 2022: مجلس وطني بالرباط

وفي الأخير نؤكد:

- استمرارنا في الدفاع عن المدرسة العمومية عبر النضال من أجل إسقاط مخطط التعاقد وتحقيق الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية.
- تنديدنا الشديد باستمرار سياسة السرقات الموصوفة من أجور المفروض عليهم وعليهن التعاقد.
- تضامننا المبدئي و اللامشروط مع كل المرسبين على المستوى الوطني.
- استعدادنا الدائم للانخراط في كل المعارك التي ترمي إلى تحصين الحق في الإضراب والحق في الشغل والحق في مدرسة ووظيفة عموميتين.
- دعوتنا إلى ضرورة إيجاد حل نهائي لمشكل الترسيبات على الصعيد الوطني.
- مطالبتنا بضرورة تعيين المرسبين إسوة بباقي زملائهم وضمان حقهم في دورة استثنائية في أقرب وقت.
- مطالبتنا بالحرية والبراءة لكافة المعتقلين السياسيين بالمغرب وعبرهم المتابعين على خلفية نضالاتهم بالتنسيقية الوطنية.
- تضامننا المطلق مع كل الأسر المغربية المكتوية بنيران غلاء الأسعار والزيادات الصاروخية في ثمن المحروقات.

عاشت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد صامدة مناضلة ومستقلة